متفاوته من هذا الانتعاش الذي استمر حتى بداية الاضطرابات في منتصف الاربعينات.

ثانيا : التراكم المالي والاستثمار :

ادت التطورات التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين بنتيجة ارتباطه بالسوق الرأسمالية العالمية الى توفر السيولة النقدية في الاسواق المالية وتراكم الاموال المنقولة لدى كبار الاقطاعيين والتجار والبورجوازية الصاعدة. وساهم في هذا التطور صفقات بيع الاراضي التي ارتفعت قيمتها الشرائية بسبب النشاط الصهيوني والهجرة اليهودية والنزوح من الريف الى المدينة، وازدهار حركة التجارة وخاصة في مجال تصدير الحمضيات الى الاسواق الاوروبية وتحويلات المهاجرين الفلسطينيين من الخارج.

وادى هذا التراكم المالي الى تأسيس المصارف مثل البنك العربي والبنك الوطني العربي والمصرفين المتخصصين الزراعي والصناعي، رغم ان التعامل الاكبر بقي في حوزة البنوك الاجنبية خاصة بنك بركليز والبنك العثماني.

ثالثا : اسلوب ادارة الاستثمار :

اتسم الاسلوب الاداري للاستثمار بعد الحرب العالمية الاولى، بهيمنة الرأسمالية الفردية او الاسرية وغياب نمط الشراكة متعددة الاطراف، الامر الذي حتم بقاء هذه الاستثمارات ضمن مستويات محدودة وصغيرة الحجم. ومع انشاء مصانع الدخان ذات الرأسمال العالي اخذت تظهر مؤسسات متعددة الملكية تجمع بين افرادها المصلحة الاقتصادية الواحدة. ومع تطور التصنيع والمزاحمة ازداد عدد الشركات التي تضم عدة شركاء واستحسن استعمال الاسماء العامة لا سيما الوطنية منها بدلا من الاسماء العائلية. الا ان الشركات المساهمة المفتوحة والتعاونيات الزراعية والتسويقية بقيت غائبة عن ميدان النشاط الاقتصادي الفلسطيني.ويعود هذا المسلك الاستثماري ـ الاداري الى المسلك الاجتماعي السياسي القائم على الفردية المطلقة اضافة الى تزمت المصارف القائمة في سياسة تقديم القروض والتسليفات.